المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي في دول عالم الجنوب
اسم الكاتب: د. علي سلمان صايل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2069
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 11:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي في دول عالم الجنوب

الدكتور

علي سلمان صايل(*)

الخلاصة:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على واقع الديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي والوقوف على بعض الضرورات اللازمة لاستيفاء الاسس والشروط المؤسسية للعملية الديمقراطية في ضوء الاستقرار السياسي بالرغم من إن الديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي من اهم المشكلات السياسية التي تواجهها دول العالم وخاصةً عالم الجنوب والوطن العربي وبخاصة المشكلات المتعلقة بالتخلف والتنمية والوحدة الوطنية والنظم السياسية، وازاء هذا الوضع انعدمت عملية التحول الديمقراطي، وسبل تفعيل وتعزيز هذه العملية، باعتبار إن الديمقراطية احد المتطلبات الضرورية لتمكين عالم الجنوب والوطن العربي من الخروج من حالة عدم الاستقرار والعجز والتردي التي يعانيها منذ عقود،حيث تعتبرالديمقراطية في الاقطار العربية شكلا ناجحا من اشكال النظام السياسي وادارة الدولة وتداول السلطة فهي الاحتكام الى الشعب في القضايا المصيرية والهامة في ظل دستور دائم لكن عدم الاستقرار السياسي يؤثر بشكل سلبي على بناء الامة ويعرقل جهود التنمية.

المقدمة

في البحث عن أسباب تعثر عملية التحول الديمقراطي وعدم الاستقرار السياسي لابد من التطرق الى مجموعة من الابواب منها باب طبيعة الدولة القطرية. حيث تعاني البلدان العربية والجنوبية بدرجات متفاوته واشكال مختلفة عددا من المشكلات البنيوية التي تؤثر سلبا في عملية التحول الديمقراطي، مثل عدم اكتمال البناء المؤسسي للدولة في بعض الحالات ،وضعف اجهزتها ومؤسساتها وغلبة الطابع الريعي او شبه الريعي عليها وغلبة التسلط والاستبداد على مؤسساتها وسياساتها، ووتبعيتها للخارج، وغياب او

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين.

ضعف استقلاليتها عن شخص الحاكم. كل ذلك وغيره ادى الى اهتزاز شرعيتها وعدم رسوخها ولذلك فان عملية اصلاح الدولة ذاتها تمثل ركيزة لاي تحول ديمقراطي حقيقي .كما اهتم البعض برصد وتحليل اسباب تعثر عملية التحول الديمقراطي من خلال مدخل الثقافة السياسة باعتبار التسلطية تستند في جانب منها الى بنية ثقافية تنطوي على تبريرالتسلط والاستبداد، وبالمقابل فان الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات واجراءات فحسب، بل لها متطلباتها وابعادها الثقافية التي تتمثل بما اصطلح على تسميته بـ(ثقافة الديمقراطية) وهي تتضمن قيم(مثل التسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعددية والاختلاف الحل الوسط، واحترام القانون، والحرص على المشاركة في الحياة السياسية...الخ وفي هذا السياق اهتمت ادبيات عديدة بدراسة وتحليل بنية الثقافة السياسية العربية، مع البحث في سبل ومتطلبات محاصرة ثقافة الاستبداد ونشر ثقافة الديمقراطية. وبناءا عليه سنتناول في هذه الدراسة مبحثين الاول يتناول الظروف الموضوعية للتحول الديمقراطي ويختص الثاني بالديمقراطية والواقع الراهن اضافة الى الخاتمة وقائمة المصادر.

المبحث الأول/ الظروف الموضوعية للتحول الديمقراطي

أصبحت الديمقراطية في عصرنا هذا شكلا ناجحا من اشكال ادارة امور البلاد وتداول السلطة وكذلك بالنسبة للتنظيمات السياسية والاجتماعية عن طريق الانتخابات الحرة المباشرة او غير المباشرة . فهي باختصار احترام للراي الاخر والاحتكام الى الشعب في القضايا المصيرية والوطنية الهامة في ظل دستور دائم يتم اقراره من خلال أستفتاء عام .

باتت الممارسة الديمقراطية واختيار الافضل من قبل الشعب والتعددية السياسية والمنافسة البناءة في البلدان الحرة المتطورة من اهم العوامل الاساسية لضمان التطور والازدهار السياسي والاقتصادي في ذلك البلد، ومن مبادئ الديمقراطية، حرية الفرد والجماعة في الراي والتعبير وتقبل الاخر رغم الاختلاف في وجهه النظر والدفاع عن حقوق الانسان. وما نراة اليوم من اشكال الحكم والانظمة في ادارة المجتمعات المختلفة نجد ان الصيغة التي سميت الديمقراطية قد تكون افضل الصيغ

[1] . **محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الانسان، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت وما بعدها.**

لادارة شؤون المجتمع حتى الان رغم اننا لا يمكن ان نجزم بوجود نظام ديمقراطي مثالي ومتكامل في اي بقعة من العالم في الوقت الحاضر .

لكن حتى في الانظمة الديمقراطية الاكثر رقيا نجد احيانا انها تعاني من مشاكل تعززها الممارسات الديمقراطية او القوانين التي وضعت بالطرق الديمقراطية بقا للمعادلة التي تقول (لكل قاعدة شواذ) فان الديمقراطية ايضا لها شواذ وشوائب تتخل الممارسة الديمقراطية في بعض البلدا (، الكثير من السلبيات التي لا تخدم المصلحة العامة. على سبيل المثال سواء استغلال الحريات والقوانين من قبل بعض افراد او مجموعات كثيرا ما يؤدي الى مشاكل كبيرة ويؤثر على عجلة التطور الاجتماعي والاقتصادي في هذا البلد الديمقراطي او ذاك(.

فظاهرة عدم الاستقرار السياسي واحد من اهم واكثر المشاكل خطورة والتي تواجهها دول العالم وخصوصا دول عالم الجنوب لما ذلك من اثار خطيرة على اوضاعها المختلفة فعدم الاستقرار السياسي يؤثر بشكل سلبي في الوحدة الوطنية وبناء الامة ويعرقل جهود التنمية وتطلعات شعوب العالم نحو التقدم والقضاء على صور التخلف المنتشرة، فضلا عن انه يؤثر في سمعة الدول وهيبتها على الصعيدين الدولي والاقليمي. وبالنظرالى التعقيدات التي تحكم هذه المشاكل وعمليات المد والجزر التي ترافق محاولات تجاوزه، وارتباطه بمعطيات داخلية واقليمية ودولية وبمشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وعرقية كلها عوامل مجتمعة لها تاثيرعلى الاستقرار وبالتالي الانتقال الى الديمقراطية يكون له مشاكل في البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي يتطلب وجود مؤسسات ديمقراطية في المجتمع قادرة على فرض الديمقراطية في الدولة وقادرة على الحفاظ عليها والحيلولة دون قيام نوع من الحكم الديمقراطي إن الانتقال

---

[2] **مجموعة الباحثين: الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ، شباط : : – : .**

[3] **عمر اليوناتي: الديمقراطية وامكانية تطبيقها في العراق:مجلة الكولان العربي ،ع / شباط . وكذالك لمزيد من التفاصيل انظر: محمد عثمان ابو بكر: قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في ارتيريا، المكتب المصري للنشر .**

الى الديمقراطية في بلد يعاني من عدم استقرار سياسي يطرح من الناحية العلمية احد الخيارين :

الاول: اما التدرج سياسي وذلك بالعمل من جهة على فسح المجال للقوى الديمقراطية في المجتمع لتنموا وتترسخ وتهيمن.

ثانيا: لقيام بديمقراطية الدولة وذلك بالانتقال الى دولة مؤسسات تمثيلية حقيقية مع ما يتطلب ذلك من فصل للسلطات واطلاق للحريات. او سلوك طريق اخر وذلك بحمل الحاكم على التنازل تحت ضغط القوى الديمقراطية واما بازاحته من طرف هذه القوى نفسها والمشكلة في هذا الاختيار هو إن القوى الديمقراطية لا تتمكن من اسقاط الحكم الا اذا تحولت الى قوى غير ديمقراطية كان تتحول الى قوى منظمة تنظيما سريا ثوريا (عسكري) او الى قوى عائمة هائجة غير منظمة في صورة تحرك جماهيري واسع وعصيان مدني ..الخ. وعدم الاستقرارالسياسي ياخذ اشكال عديدة ومختلفة متمثلة في الدور غير الاعتيادي للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الى الحروب الاهلية والصراعات الحزبية والطائفية العنيفة والدينية والانفصال وغيرها الامر الذي يدفعنا الى دراسة هذه الظاهرة ولو بشكل موجز .

عند دراسة اي ظاهرة لابد من البحث في البيئة الداخلية لها وفي عالم الجنوب ومنه دول الوطن العربي، فان البيئة الداخلية وتدهور الاوضاع الداخلية للمجتمعات العربية كانت من الاسباب المباشرة لبروز هذه الظاهرة ولتصاعد اعمال العنف والتي تشكل احد اهم اثار عدم الاستقرار السياسي .

فالاوضاع السياسية العربية تتميز اساسا بفقدان الانظمة العربية لشرعيتها امام مواطنيها وذلك لضعف الممارسة الديمقراطية وللخروقات المتزايدة بحقوق الانسان ولتصاعد اعمال العنف والعنف المضاد.

---

[4] . **حسنيين توفيق ابراهيم: النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط : : – .**

[5] . **رياض عزيز هادي : المشكلات السياسية في العالم الثالث ، جامعة بغداد ، ط :**

.

[6] **المصدرنفسه : : .**

اما العوامل الاقتصادية فالاوضاع الاقتصادية للاقطار العربية تعاني من التدهور بسبب فشل خطط التنمية وما اثارته من تبعية اقتصادية للعالم العربي، فضلا عن تزايد معدلات البطالة ومشكلة الديون.

هذه الاوضاع عززت القطيعة بين النظم السياسية والشعوب. ناهيك عن العوامل الاجتماعية، متمثلة في مشاكل عدم التكامل الوطني ومشكلة الاقليات وزيادة نسبة التفاوت بين فئات الشعب ومشكلة وجود ثقافتين، فضلا عن العوامل النفسية التي ولدت الاحباط لدى الكثير من الشباب وبالتالي لجوء الى ممارسات تعمق من عدم الاستقرار السياسي متمثلة في العنف والارهارب ضد السلطة طالما انها لا تحقق له اماله ومصالحة.

ان عدم الاسقرار السياسي، يأخذ اشكال عديدة ومختلفة، فمن الانقلابات العسكرية والدورغير الاعتيادي للجيش في الحياة السياسية الى الحروب الاهلية وحركات التمرد والانفصال والصراعات الحزبية والدينية والطائفية وكل اشكال العنف السياسي سواء كانت فردية او جماعية. ومهما اختلفت الاشكال فهي في حقيقتها تعكس حالة عدم الاستقرار في المؤسسات السياسية والدستورية اضافة الى انها تجسد استخدام العنف السياسي كوسيلة لحل الخلافات والصراعات المختلفة وضعف دور المؤسسات الشرعية من ناحية اخرى[7]. وعند بحثنا في اسباب عدم الاستقرار السياسي وجدنا مجموعة من الاسباب منها داخلية واخرى خارجية تقف وراء تفاقم هذه الظاهرة هي:

اولا . الاسباب الداخلية

دول عالم الجنوب تعاني من مشاكل مهمة متمثلة في تفكك الوحدة الوطنية والمقصود بها لاالتماثل في الاراء السياسية لدى قطاعات الشعب المختلفة انما صهرالعناصر السكانية المختلفة في وحدة اجتماعية في الامة وتنظيمها من ثم في نظام سياسي معين او احتوائها في هيئات او مؤسسات للدولة: او بعبارة اخرى تنظيم العناصر السكانية اجتماعياً والتقدم بها الى المنظومة الدولية في هيئة دول مستقلة

[7] المصدر نفسة : .

ذات مصالح وطنية متميزة عن الدول الاخرى وتتمثل الاثار السلبية للوحدة الوطنية بما يلي :

: . المشاكل الاثنية.

. . التفاوت الثقافي.

.. التفاوت الاجتماعي.

. .مشاكل الانتماءات الطائفية والقبلية.

. .العقبات الجغرافية والاقليمية.

إن عدم استقرار المؤسسات السياسية والدستورية ودور المؤسسة العسكرية غير الاعتيادية في الحياة السياسية لهما الاثر السلبي في التحول الديمقراطي حيث إن ارادة الديمقراطية تتوقف على الوعي بضرورتها ،والوعي بضرورة الديمقراطية يتوقف قوة وضعفآعلى مدى تاصيلها في الفكر والثقافة، وفي المرجعية الحضارية بصورة عامة ،والانسان المعاصر في دول عالم الجنوب لم يحقق بعد، على صعيد الوعي، القطيعة الضرورية مع فكر ما قبل الحداثة السياسية، والواقع إن الباحث لايملك الا إن يلاحظ إن الخطاب السياسي الحديث في دول عالم الجنوب كان في جملتة ضدا على الديمقراطية اما بصورة صريحة واما بشكل ضمني وحيث لم تكن الديمقراطية مستهدفة بذاتها مباشرة، فان تاجيلها او صرف النظرعنها او ترجمتها الى ما ليست هي اياه كان يكفي لاقصائها من دائرة الاهتمام المؤسسة للوعي . فالديمقراطية ما زالت تحتاج الى تاسيس في الوعي المعاصر مازالت في حاجة الى جعلها تتحول من قضية تحيط بها شكوك الى قناعة لاتتزعزع وبالتالي تحتاج الديمقراطية الى نضج الشعب حتى لاتنقلب الى فوضى وعدم استقرار سياسي .

أما أهم الاسباب الداخلية منها فمتمثلة في:

: . الصراع بين القديم والحديث .

.. فساد الحكومة في الداخل .

---

[8] **المصدر نفسة : . وما بعدها.**

[9] **مجموعة باحثين :الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص .**

.

. ضعف الجهاز الاداري .

. . مشكلة النظم الحزبية .

. . المشكلات الاجتماعية والاقتصادية .

ثانيا : الاسباب الخارجية

تتمثل المتغيرات الخارجية بالاثار السلبية التي تركتها سياسات القوى الاستعمارية خلال فترة هيمنتها على دول العالم، وهذه السياسات تتجسد بتخطيط الحدود وانشاء الكيانات السياسية والادارية وسياسة فرق تسد اضافة الى السياسات المتبعة في ادارة وحكم هذه الدول في فترة ما قبل الاستقلال وموقف القوى الاستعمارية من الجماعات والاحداث الاجتماعية المختلفة .ومن هذه السياسات هي:

:.انشاء الكيانات المصطنعة.

..سيلسة فرق تسد.

..سياسة الحكم غير المباشر.

وتتمثل الاسباب الخارجية بما يلي:

. . الحروب او النزاع بين دولتين او اكثر.

. . دور القوى الخارجية (التدخل المباشر والغير المباشر).

اما الاثار التي يتركها عدم الاستقرار السياسي فهي عديدة منها:

:. يؤدي الى تخريب الوحدة الوطنية.

. يترك اثار مباشرة على السلطة ناهيك عن مجموعة من الاثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

اما الاثار السياسية/فأثرها واضح في تخريب الوحدة الوطنية من خلال الاتي:

:. تزايد النزاعات الداخلية.

.. احداث العنف السياسي المتزامن مع زيادة التدخلات الاجنبية، حيث تتراجع الوحدة الوطنية ويتراجع دور الدولة . مثال ما حدث في البحرين من حالة عدم الاستقرار السياسي. وتهديد للوحدة الوطنية بسبب استبعاد السلطة للاغلبية الشيعية .جود حالة من التفاوت وعدم العدالة التوزيعية.

اما الاثار والانعكاسات السياسية للازمة الاقتصادية التي عانتها وتعانيها دول عالم الجنوب والدول العربية بدرجات متفاوتة واشكال مختلفة تتجسد ابرز مظاهرها بما يلي:

:. مشكلات التضخم والمديونية والتبعية الاقتصادية للخارج.

. تراجع مستويات معيشة قطاعات عريضة من المواطنين بما في ذلك بعض شرائح الطبقة الوسطى.

. هجرة رؤوس الاموال. بسبب عدم الاستقرار السياسي.

.. خوف اصحاب رؤس الاموال مما يدفعهم الى الهجرة والبحث عن اماكن أكثر امانا واسقرار . الامر الذي يؤدي الى ترجع عمليات التصنيع وحركة الاقتصاد . وقد تسببت هذه المشكلات في اندلاع اعمال عنف سياسي واحتجاج جماعي في العديد من الدول ، كما إن العامل الاقتصادي طرح كاحد العوامل التي خلقت بيئة ملائمة لتنامي الجماعات الاسلامية المتشددة حيث تمركزت هذه الجماعات في الاغلب في الاحياء الفقي وبالاضافة الى ذلك فقد تم التطرق الى قضية الفساد باعتبار إن البيئة الاقتصادية والاجتماعية اسهمت في تغذية هذه الظاهرة في ظل تدني دخول موظفي الاجهزة الحكومية مقارنة بمعدلات الزيادة في الاسعار ما ادى الى استشراء الفساد الى درجة انه اصبح يشكل مؤسسة في العديد من الدول واصبح يلتهم عوائد التنمية.

اما الاثار الاجتماعية تتمثل بالاتي:

: . شيوع التخوف.

. .عدم الامان.

.الرغبة بالهجرة وتغيير الحياة، مثال الجزائر وهجرة اعداد كبيرة من القرى في المناطق النائية الى مناطق اكثر امانا .والسؤال: هنا هل هناك علاقة بين عدم الاستقرار السياسي والديمقراطية؟

في الواقع انه من الصعب الاختيار بين عمل ديمقراطي في شروط غير ديمقراطية مما يدفع الى الاستسلام والعزلة وبين التمويل على تغيير الواقع بعنف قد يطلق العنان لقوة رعناء لا يضبطها ضابط.

---

[10] **هيفاء احمد : ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، وما بعدها .**

ان عدم الاستقرار السياسي يجهض كل امل قريب في الديمقراطية. فعلى الرغم من سماح بعض الاقطار بشيء من حرية الرأي والتعبير وكان للمعارضة صوت مسموع الا انها لم تصل فعليا الى السلطة.

لكن الواقع الان هو التشدد حيث ان كثيرا ما تتردد السلطات في الاقطار العربية خصوصا ان المواطنين لم يصلوا الى درجة التي تسمح لهم بالديمقراطية الحقيقة، او القول ان الديمقراطية احد اسباب عدم الاستقرار والتي تؤدي الى اعمال عنف وما شكالها حيث تستغل الحركات الاسلامية مناخ الديمقراطية للترويج لافكارها المتطرفة وممارسة انشطتها.

لهذا شهدت العديد من الدول تراجعا للهامش المعطى للاحزاب والقوى السياسية وضغوط اكبر على حرية التعبير والراي. مثال/بعد احداث الجزائر يعد نجاح التيار الاسلامي. لذلك شهدت الديمقراطية تراجعا خصوصا في التسعينات. ومع القيود التي تفرضها الحكومات على شعوبها وتقيدها للحرية والتعبير عن الرأي، لا تجد هذه الشعوب الا طريق الثورة او العنف او الارهاب او احد هذه المظاهر لتحقيق امالها. وطموحاتهم ولارساء الديمقراطية فالثورة تمتل الطريق الى الديمقراطية فهي تحطيم النظم التي تقيد حريه الانسان [11].

فهي ظاهرة حتمية فعندما تلغى الحرية والديمقراطية عندئذ تكون الثورة هي الاسلوب الديمقراطي الى الديمقراطية والحرية.

اذ لو تحقق في اي مجتمع حرية الرأي للجميع وتخطيط الاغلبية للحلول ومساهمة الشعب العمل لتحقيق الديمقراطية وبالتالي لم يعد هناك ثمة مبرر للثورة. فالشروط الموضوعية للثورة لاتقوم الا في مجتمع غير ديمقراطي والمبرر الوحيد لها ان تكون في سبيل الحرية. فالثورة هي الطريق الى الديمقراطية.

وكذلك الحال مع العنف والارهاب، فالعنف يعرف على انه (الاستخدام الفعلي للقوة او التهديد بأستخدامها لتحقيق اهداف سياسية او اغراض اجتماعية لها

---

[11] . عصمت سيف الدين : الطريق الى الديمقراطية ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، : وما بعدها .وكذلك ارجع الى مجموعة باحثين : المسالة الديمقراطية في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، : _ _ وقارن مع د. صادق الاسود :علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده ، جامعة بغداد، . . .

دلالات وابعاد سياسية بشكل ياخذ الاسلوب الفردي او الجماعي السري والعلني المنظم وغير المنظم) حسب تعريف (محمد سعيد ابو عامود).

اما الارهاب فيعرفه واستون (استراتيجية او طريقة تحاول عن طريقها جماعة منظمة او حزب لفت الانتباه لاهدافها او لغرض التنازلات لاغراضها من خلال الاستعمال المنظم للعنف) .

وثمة سائل فيقول ما الفرق بين الارهاب والعنف، في الواقع ان نقطة الاختلاف الاساسية هي العامل النفسي فالعنف كان دوما مصدرا للخوف والرهبة. لكن عندما تستخدم القوه المادية فعليا يكون هدف العنف هو النتيجة المادية الملموسة، فهذا يعني ان هدف العنف هو اضعاف الخصم ومن ثم القضاء عليه. اما الارهاب فهدفه الرئيسي هو التخويف وليس التدمير فهو يتجاوز باهميته تأثيراته السايكلوجية. اما العنف فهدفه هو التدمير وليس التخويف .

المبحث الثاني/ الديمقراطية والواقع الراهن

الديمقراطية كلمة يونانية واعتقد إن الذي استخدمها اول مرة كان يقصد منها التعبير عن فكرة مثالية إن، حكم الشعب نفسه بنفسه، وهذا معناها اليوناني الاصلي اعتقد انه ما تم ولن يتم في أي عصر من العصور: إن فكرة (الشعب) تستدعي مقابلا لها، وهو فكرة الدولة .فمن الصعوبة تصور (شعب)) ن نوع من التنظيم يربط هذا الشعب. ومن الصعب كذلك تصور (تنظيم) دون نوع من الجهاز الرابط المنسق .وكيفما كان هذا الجهاز، فانه لايمكن الا إن يكون (دولة) او مؤسسة قريبة الشبه بها .ثم إن كلمة (حكم) نفسها لايتحدد معناها الا اذا كان هناك طرفا (: احدهما حاكم، والاخر محكوم .هذا علاوة الاداة او الوسيلة التي تجسم العلاقة الضرورية بين هذين الطرفين) .

---

[12] **محمد سعيد ابوعامود :الحركات الاسلامية والعنف السياسي في الجزائر ،السياسة الدولية ،عدد . / . – . .وكذلك انظر محمد سعيد ابوعامود :البناء التنظيمي لجماعات الاسلام السياسي في الوطن العربي واثره في السلوك السياسي لهذه الجماعات ،المستقبل العربي ،عدد . /كانون الثاني .– . .**

[13] **المصدر نفسه.**

[14] **لمزيد من التفاصيل انظر : مجموعة باحثين ، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، وما بعدها .وكذلك ارجع الى خالد سعيد توفيق : العالم الثالث وقضايا**

وهكذا فان تعريف الديمقراطية على انها (حكم الشعب نفسه بنفسه) وهو تعريف لايمكن إن يوجد له مجال للتطبيق الا في احدى تلك (المدن الفاضلة) التي وجد فيها متخيلوها نوعا من الملجا هربوا اليه في متاهات (عالم الفكر) عندما لم يجدوا في عالم الواقع اية امكانية لتطبيق ارائهم ومثلهم .

وفي عهد الرومان، كما في القرون الوسطى. ارى انه ما كان في مكنة أي شخص عاقل إن ينشد الديمقراطية في معناها الذي ذكرنا (حكم الشعب نفسه بنفسه) فكل ما يمكن إن يطلبه انذاك (عاشق) الديمقراطية او (المناضل) من اجلها هو مجتمع لايقسم فيه افراد الشعب بصفة رسمية الى سادة وعبيد، او الى نبلاء واشراف من جهة، والى ارقاء واقنان من جهة اخرى. اما في العصر الحديث فان مفهوم الديمقراطية قد ارتبط بفكرة الانتخاب. فاعطاء حق (الانتخاب) لجميع افراد الامة رجالاً ونساءً كان يجسد المعنى الواقعي للكلمة)، غير إن الانتخاب ليس كل ما في الديمقراطية من معنى .نعم إن الانتخاب نوع من الديمقراطية. ولكن ليكون الانتخاب انتخاباً حقيقياً يجب إن يبنى على اسس ديمقراطية اي على اساس المساواة في الامكانيات والامكانات والوسائل ،والا فان الديمقراطية التي تهدف الى انتخاب الشعب لمن يحكمونه لايمكن إن تسفر الا عن حكام من فصيلة واحدة اوبعبارة اخرى من طبقة واحدة، الطبقة الحاكمة ابدا في ظل اوضاع تفتقرالى المساواة .

هذه التخوفات ذات الطابع الاحراجي ليست مصطنعة ولا مجرد افتراضات تشاؤمية ،كلا انها تعبر عن وقائع وتجارب شهدتها محاولات الانتقال الى الديمقراطية في عالم الجنوب وما زالت تشهدها ففي السودان الذي تم فيه ،اكثر من مرة، اسقاط الحكم غير الديمقراطي من خلال (انتقال) القوى الوطنية المعارضة الى التحرك في الشارع، كانت العملية تنتهي، مباشرة او بعد فترة، الى عودة الحكم غير الديمقراطي، اما بتسلم الجيش للسلطة باسم شعارات وطنية وثورية، وامابعجز الاحزاب اللديمقراطية عن الانصياع للديمقراطية نفسها وضبط قواعد لعبتها مما يفسح المجال امام طموحات

حقوق الانسان في ظل الوضع الدولي الجديد ، اطروحة دكتوراه غير منشورة . كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد – .

[15] **خالد سعيد توفيق :مصدرسبق ذكره ،: : : ما بعدها .**

[16] **المصدر نفسه ص ص –**

[17] **.محمد عابد الجابري : مصدر سبف ذكره ، ص : وما بعدها .**

(الانقاذ) بطرق غير ديمقراطية ، وفي الجزائر ما حدث عام وهو تدخل النظام السياسي الحاكم وايقاف عملية التحول الديمقراطي نتيجة فقدان النظام لشرعيته امام الجماهير وذلك لضعف الممارسة الديمقراطية وللخروقات المتزايدة لحقوق الانسان ولتصاعد اعمال العنف والعنف المضاد والتي لازالت اثاره لحد الان. الى مثال المغرب الذي بقيت فيه خطوات التدرج تدور حول الحلقة نفسها منذ اكثر من ثلاثين سنة نتيجة عدم الاستقرار السياسى، وكذلك مصر التي نصبت فيها الحزب الحاكم الذي باسم اغلبيته تمارس المؤسسة العسكرية الحاكمة السلطة (الحزب) الذي يراد له إن يبقى حاكماً دائماً . مكيفاً للعملية الديمقراطية لهذا الغرض نتجة عدم الاستقرا اما دول الخليج فلم يكن حالها باحسن مما ذكر. اذن فالمسالة الديمقراطية في الاقطار العربية بشكل خاص وعالم الجنوب بشكل عام لايمكن طرحها طرحاً جدياً وبناء الامن خلال النظر اليها في ضوء الواقع كما هو في ضوء المحاولات والتجارب والمعطيات التي يزخر بها إن التنظير للديمقراطية بالهروب من الواقع او بالقفز عليه عملية عديمة الجدوى، فلنلتمس الراي النظري من خلال تحليل الواقع واعتبار معطياته بمختلف اصنافها إن ذلك وحده الكفيل بالخروج بالديمقراطية في الاقطار العربية من هذه الوضعية المازومة ،انه السبيل الوحيد الذي يسمح ببناء خطاب عن الديمقراطية في الوطن العربي ،يفتح لها افاقاً نظرية ايجابية ويطرح امكانيات التحقق الفعلي للممارسة الديمقراطية دون الانحسار في عنق الزجاجة .

يبقى بعد هذا إن نحدد ما نعنيه (بالديمقراطية) من هذا المنظور الواقعي، اعني المنظور الذي يستلهم الممارسة الديمقراطية كما هي في هذا العصر الحاضر مع استقرار المؤسسات السياسية، انها نظام سياسي اجتماعي يقوم على ثلاثة اركان) .

(. دولة المؤسسات، هي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الافراد مهما كانت مراتبهم انتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية.

---

[18] **علي سلمان صايل :الحركات الاسلامية وعلاقتها بالنظام السياسي في الجزائر . اطروحة دكتوراه غير منشورة . كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين . – .**

[19] **. حسنيين توفيق ابراهيم : مصدر سبق ذكره ، ص : .**

- تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة وذلك على اساس حكم الاغلبية مع حفظ حقوق الاقلية.
- حقوق الانسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنهما كالحق في الحريات الديمقراطية والحق في العمل وتكافؤ الفرص.

واذأ فنحن عندما نطرح عدم الاستقرار السياسي (الانتقال الى الديمقراطية) فانما نعني بذلك الانتقال من دولة لاتحترم فيها حقوق الانسان بمعناها الواسع، ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الافراد والجماعات، ولاتتداول فيها السلطة على اساس الاغلبية السياسية.. الى دولة يقوم كيانها على هذه الاركان الثلاثة) .

ان التطورات السياسية التي عرفتها الدول العربية خلال الثمانينيات من خلال تجاوز الاسباب التي كانت تقف ضد قيام الديمقراطية فلعل اهمها هو تطور الدول العربية الحديثة من دولة قطرية ينظر اليهاعلى انها تكرس التجزئة الى دول وطنية نفرض نفسها كواقع لايمكن القفز علية ولا اقحامه في اية عملية وحدوية من دون الجماهير فعلآ، لقد اجلت الديمقراطية في الدول العربية مرتين :

- اثناء كفاح الاقطار العربية من اجل استقلالها. وذلك لاعطاء الاولوية للقضية الوطنية قضية الاستقلال باعتبار انه لاديمقراطية تحت الحكم الاجنبي.
- بعد حصولها على الاستقلال مباشرة. فقد كان التأجيل بدافع الاولوية لبناء الاستقلال وتحقيق التنمية، اضافة الى إن كثيرين من رجال الحركة الوطنية في المشرق العربي كانوا ينظرون الى الدولة القطرية العربية ككيان مصطنع انشاه اوكرسه الاستعمار، وان الكيان الحقيقي الذي يجب النضال من اجله هو كيان الامة العربية الواحدة، وبالتالي فالاولوية يجب إن تعطي لـ(الوحدة)، اذ الديمقراطية في ظل (التجزئة) انما هي تكريس لوضع مصطنع اقيم اصلآ ضد ارادة الامة العربية وضد مطامحها وامالها. وهكذا اجلت

---

[20] **المصدر نفسة :** :: : .

[21] **مجموعة باحثين : الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص**

.

الديمقراطية في الوطن العربي طوال الخمسينيات والستينات والسبعينات بدافع اعطاء الاولوية للقضية الوطنية تارة ولمسالة التنمية حينا وللقضية القومية حينا اخر. وفي جميع الاحوال كان الحزب الوحيد، او التعددية الشكلية مع الانتخابات الصورية، او (العصبية الغالبة) بتعبير ابن خلدون، هي الاسس التي ظل يقوم عليها الحكم في الوطن العربي منذ قيام الدولة الحديثة فيه الى اليوم .

غير إن التطورات التي تجري الان عربياً ودولياً لم تعد تسمح باستمرار تاجيل الديمقراطية اكثر مما حدث. فالدولة العربية القطرية التي كان ينظر اليها من قبل على انها كيان مصطنع نشا بفعل التجزئة التي مارسها الاستعمار او كرسها قد اصبحت الان حقيقة دولية، أي جزءا من النظام العالمي، فضلاً عن انها باتت كيانا وطنيا، اجتماعيا واقتصاديا، تربطه باهله مشاعر وطنية قطرية تطغى على المشاعر القومية الوحدوية حتى بين صفوف القوميين انفسهم. واذا فلم يعد من المقبول قط تاجيل الديمقراطية بدعوى اولوية القضية القومية، قضية الوحدة، وبالمثل فنموذج الحزب الواحد قد فشل واختفى او اخذ يختفي وبالتالي فلم يعد مقبولاً قط تاجيل الديمقراطية بدعوى اولوية التنمية والعدالة الاجتماعية، فلم تعد لاهذه ولا تلك تتنافى مع الديمقراطية بل لقداثبتت التجربة إن هذه شرط فيهما ،لقد صار ينظر الى الديمقراطية على إنها الاطار الصحيح للتنمية باعتبارها احد عوامل الاستقرار السياسي كما انها الا رضية الضرورية للعدالة الاجتماعية .

ياخذ عدم الاستقرار السياسي انواع اخرى فيما يعبر عنه بعدم استقرار الحكومات والوزارات وتغييرها المستمر وقصر عمرها وهذا الشكل من عدم الاستقرار يمكن تسميته بعدم الاستقرار داخل النظام السياسي نفسه.. اذا تتبدل الحكومات والوزارات ويتولى عدد غيرقليل من الشخصيات على الوزارات والحكومة دون إن يصحب

---

[22] **ما ذكره ابن خلدون المغلوب يقلد الغالب ، اعلم إن لغة اهل الامصار انما يكون بلسان الامة ، او الجيل الغالبين عليها او المختطين لها ، فلما هجر الدين اللغات الاعجمية ، وكان لسان القائمين بالدولة الاسلامية عربيا ، هجرت كلها في جميع ممالكها ، لان الناس تبع للسلطان وعلى دينه فصار استعمال اللسان العربي من شعائر الاسلام وطاعة العرب . لمزيد من التفاصيل حول اللغة وروابط الهيمنة عند ابن خلدون انظر : محسن بو عزيزي: المستقبل العربي ، عدد .. في كانون الثاني .**

[23] **. حسنيين توفيق ابراهيم : مصدر سبق ذكره ، ص ص :: : .**

ذلك تغير جذري وجوهري في سياسة السلطة والنظام الاقتصادي والاجتماعي وتبرز هذه الظاهرة في عدد كبيرمن دول عالم الجنوب خاصة الدول التي تعتمد النهج الليبرالي منها اذ يسمح هذا النهج بتبدل الاشخاص على مستوى السلطة دون إن يتبع ذلك بالضرورة تغير في مسيرة النظام السياسي . وهنا تبرز اهمية البناء الدستورى والمؤسسات الدستورية فيى تحقيق الاستقرار السياسي فالدستورية تهدف الى كبح جماح النزعات التسلطية واكساب المؤسسات السياسية الثبات والاستمرارية في حين تدهور الدستورية يعني احد علامات عدم الاستقرار وياخذ هذا التدهور في دول عالم الجنوب اشكال عديدة ومتنوعة يبرز في مقدمتها عدم احترام الدستور في العديد من هذه الدول وطبيعي انه ليس للدستور معنى حقيقي دون احترام حقيقي له وذلك يتحقق بوجود رقابة دستورية فعالة تمنع خرقه او تفسيره بصورة غير صحيحة اوتعطيل دوره كما إن التضخم الدستوري هو شكل اخر من اشكال تدهور الدستور وعدم استقرار المؤسسات لسياسية والدستورية. فتوالي الدساتير وتغيرها السريع احيانا تعبر عن عدم استقرار يتناقض وهدف الدستورية ذاته والذي هو ضمان الاستمرارية للقواعد الدستورية. يضاف الى ما سبق إن غموض النصوص الدستورية ومرونتها تسمح لرئيس الدولة او الحكومة بتعليق الدستور فعلا او تفسيرها تفسيرا معينا يخدم سياستها . وقد تتخلى بعض دول عالم الجنوب احيانا عن وضع دستور دائم مكتوب لفترات طويلة، ويرافق ذلك غالبا ما يسمى بفترة الانتقال وهو اصطلاح يغلب عليه طابع الغموض وعدم التحديد، وتبقى فترة الانتقال هذه غير محدودة ومرهونة بعمر الفئة المسيطرة على السلطة فهي التي تحدد طولها او قصرها وذلك حسب ماترتآيه او ما تراه من متطلبات الوضع السياسي للبلد، ويقترن بفترة الانتقال عادة ما يسمى بالدستور الموقت، الذي يغلب عليه طابع التغير والتبديل بتبديل الحكومات، وغالبآ ما يسند الدستور المؤقت صلاحيات عديدة واستثنائية للفئة المسيطرة على السلطة لكي تمكنها من ممارسة اعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية في وقت واحد .

---

[24] **المصدر نفسه :** – .

[25] **مجموعة باحثين : الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصره، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،** : .

يرى الباحث ان السلبيات التي كانت تقف بالامس دون قيام الديمقراطية في عالم الجنوب والاقطار العربية لم تعد تجد اليوم مايبررها، وبالتالي فالعوامل الموضوعية للانتقال الى الديمقراطية متوافرة الان اوهي في طريقها الى التوافر وتبقى العوامل الذاتية المتمثلة في ارادة الديمقراطية والعمل من اجلها، والوعي بضرورتها والوعي بضرورة الديمقراطية يتوقف قوة وضعفا على مدى في الفكر والثقافة وفي المرجعية الحضارية بصورة عامة.

الخاتمة

الديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي التي تعيشها اغلب دول عالم الجنوب والاقطار العربية والتي تبرر دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية فالرغبة في التغيير والتطلع نحو التقدم تتيح الفرصة لقوى سياسية عديدة إن تلعب دورا بغض النظر عن النتائج في مجتمعات تعيش حالة تحول ونمو، ذلك إن النزوع للحاق السريع بركب الحضارة قد يجعل مجتمعات عالم الجنوب والاقطار العربية اكثر استعداداً من الناحية النفسية لقبول قوى واساليب جديدة من العمل السياسي ضمن الاطار الديمقراطي التي تامل إن تضمن لها تحقيق ذلك حتى وان انطوى الامر على بعض التضحيات، من هنا تبدو الديمقراطية ضرورة تاريخية، انها وحدها القادرة على مأسسة وقولبة عملية التحول الديمقراطي إن التعبير الديمقراطي الحر والاعتراف بالاختلاف والتغاير اضافة الى تداول السلطة ،ونحن عندما نؤكد على الديمقراطية فلاننا لانرى بديلا منها في ظل عملية التحول الديمقراطي التي تحدثنا عنها سوى الاحباط والفوضى المؤديين الى الحرب الاهلية وعم الاستقرار السياسي والحروب الاهلية لاتفرز بديلا لاينتصر فيها طرف على طرف يقفز بالمجتمع خطوات الى الامام بل بالعكس فالحروب الاهلية تنتهي دوما الى نتيجة واحدة هي هزيمة جميع الاطراف وعدم الاستقرار السياسي ، وليس غير الديمقرطية بديلا لمثل هذه الهزيمة وعدم الاستقرار.